الصدر الثالث': بين قوة 'الحماسة المذهبية' وضحالة 'الخبرة السياسية'.. 2/2

06-4-2004

إن المشكلة الكبرى تتمثل في تسارع المقاومة المسلحة بدرجة أكبر بكثير من وجود الخطاب السياسي الوطني والديني الجامع ، وبالتالي الخوف هنا من سيناريو "الأفغنة" والصراع بين القوى والفئات المختلفة ، إذا ما خرجت القوات الأمريكية دون وجود الحركة الوطنية والجامع المتفق عليه؛ أي توافق عام على سمات نظام الحكم والدستور والثقافة الوطنية وكثيرا من القضايا المرتبطة بـ " عراق ما بعد الاحتلال"، وهو الأمر الذي يجب على المثقفين والقوى السياسية العراقية استدراكه والعمل على الوصول إليه من خلال صيغة تنعتق من إطار الحسابات الطائفية والسياسية إلى إطار الجوامع

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

حسابات الشيعة في العراق

أراء الصدر ومواقفه السياسية

يعتبر كثير من المحللين والمتابعين أنّ مشروع مقتدى الصدر هو الامتداد الفعلي لمشروع محمد باقر الصدر، بعد الانقسامات التي شهدها حزب الدعوة الإسلامية وفي ضوء خضوع قيادته السياسية إلى الهيمنة الإيرانية، وتأتي جهود المقتدى متممة لمسيرة كل من الصدر الأول والصدر الثاني في بث الوعي السياسي المطلوب لدى شيعة العراق ، والنهوض بهم ليكونوا قوة سياسية فاعلة من خلال إعادة الدور السياسي للحوزة والمفاهيم الدينية / السياسية الشيعية لتحكم حياة الشيعة ومواقفهم وسلوكهم بشكل كامل .

من هنا فإن إدراك جوهر التفكير السياسي لدى مقتدى لا يتم بمعزل عن فهم تجربة كل من الصدر الأول والثاني ، بحيث يطلق عدد من المقربين من مقتدى الصدر عليه لقب "الصدر الثالث".

ويقوم مشروع "الصدريين" - إن جاز التعبير - على عدة مستويات للتغيير والنهوض ..

- المستوى الأول هو بناء إطار فكري لحركة الشيعة ولوعيهم السياسي والاجتماعي بطبيعة الأحداث ودورهم في الحياة، وقد بدأ محمد باقر الصدر هذا المشروع من خلال مؤلفاته الكبيرة وجهوده المعرفية، التي لا يحسب بعضها في سياق الوعي الشيعي الطائفي فقط وإنما في سياق الوعي الإسلامي العام، كما هو الحال في كتاباته المتخصصة بالفلسفة الإسلامية والنسق المعرفي الحضاري الإسلامي، ونخص بالذكر هنا كتابيه "فلسفتنا" و"اقتصادنا".

هذه الجهود استأنفها الصدر الثاني والذي ألف موسوعة الأمام المهدي المكونة من جزأين، وهي محاولة لقراءة التاريخ البشري من خلال محورية فكرة المهدي في مواجهة الديالكتيك الماركسي والهيجلي، إذ يقسم محمد صادق الصدر التاريخ البشري إلى عدة مراحل متتابعة تنتهي بإقامة "المجتمع المعصوم" بدلا من "دولة البروليتاريا" الماركسية أو دولة الرفاه الليبرالية. وفي حين لا نجد جهود فكرية - ذات مستوى رفيع - لمقتدى الصدر فإنه يتبنى مشروع الصدريين ويحمله ويسعى إلى تطبيقه .

- المستوى الثاني يتمثل في إعادة الاعتبار للدور السياسي الشيعي ، من خلال إيجاد حركة سياسية/ اجتماعية تقوم بحمل المشروع الفكري السابق، وتؤطر الوعي الفكري من خلال سياق اجتماعي وسياسي وثقافي عام ، وقد جعل الصدر الأول من حزب الدعوة الإسلامية حاملا لهذا المشروع ، وتولى بنفسه قيادته إلى عقود طويلة . إلاّ أنه نتيجة للقمع الذي تعرض له حزب الدعوة والقوى السياسية فيما بعد ، فقد لجأ الصدر الثاني إلى التنظيمات الأهلية والاجتماعية ذات الأطر غير الحزبية الواضحة لحمل وتبني المشروع ، كما عمل على نشر هذا الفكر في إطار نشاط مجتمعي وثقافي عام من خلال إنشاء جامعة الشهيد محمد باقر الصدر ومجلة الهدى وعدة مشاريع ذات طابع عام تخاطب المجتمع الشيعي بأسره .

- المستوى الثالث يكمن بإعادة الاعتبار لدور النجف والحوزة العلمية في قيادة الشيعة، من خلال عمليات إصلاح لمناهج التعليم وللفقه السياسي والاجتماعي الشيعي، وقد بدأ الصدر الأول هذا المشروع، وخاض بسببه صراعا كبيرا مع عدد من علماء الشيعة العراقيين، ثم جاء الصدر الثاني وأسس الحوزة الناطقة في مقابل ما تواضع "الصدريون" على تسميته "الحوزة الصامتة"، وتقوم فكرة الحوزة الناطقة على استنهاض دور الحوزة الاجتماعي في الدفاع عن الشيعة المقهورين والغلابة، ومعايشة همومهم الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على إيجاد الحلول الواقعية لها . ويمكن القول : أن مقتدى الصدر قد ورث مشروع والده ، والذي ساهم هو بنفسه في بنائه والمشاركة في صوغ أفكاره، من خلال توليه عمادة الجامعة التي أسسها والده ، وإشرافه على مجلة الهدى .

من جهة أخرى تعددت مستويات خطاب [الصدريين] السياسي والفكري؛ من مستوى مخاطبة الشيعة العراقيين، والاضطلاع بدور قيادي لهم ، ومخاطبة الطائفة الشيعية على مستوى العالم من خلال تجديد وعيها الديني والفكري ، ومستوى مخاطبة الطوائف والشرائح الأخرى في العراق من خلال التصالح على جوامع وطنية دينية تدفع بالعراقيين إلى الوحدة والنهضة ، وربما نجد هذا الخطاب أكثر نضجا لدى الصدر الأول من الصدرين الآخرين . وهناك مستوى مخاطبة الأمة الإسلامي من خلال المساهمة في بناء الوعي الإسلامي العام والنسق المعرفي الإسلامي في مواجهة الفلسفات التغريبية ، وقد ظهر ذلك أيضا بشكل أفضل لدى الصدر الأول ، بينما تكتسب هذه المساهمة عند الصدر الثاني ميولا طائفية من خلال استغراق الرموز الدينية الشيعية لكافة أجزاء خطابه الفكري ، الأمر الذي يظهر في موسوعته عن المهدي ، ويبدو واضحا تأثر مقتدى الصدر في والده بشكل كبير - في هذا المجال - . وفي حين وصل كل من الصدرين الأول والثاني إلى مرتبة الاجتهاد، فإن الصدر الثالث لم يصل لها بعد، على النقيض من خصمه البارز "علي السستياني"، وبالتالي يضطر الصدر إلى الرجوع إلى كاظم الحائري - المرجع الشيعي المقرب من خامنئي - في كثير من المسائل العلمية والفتاوى الهامة. وعلى الرغم من محاولة مقتدى التخفيف من أهمية حصوله على مرتبة المرجعية الدينية، إلاّ أن خصومه كثيرا ما يذكرون الشيعة بهذه القضية . الأمر الذي دفع المقتدى إلى التقليل من أهمية ذلك ؛ ففي أجابته على سؤال لصحيفة الحياة (11/9/2003) فيما إذا كان يلقب بحجة الإسلام أو قد وصل إلى مرتبة " المرجعية الشرعية " أجاب مقللا من أهمية الألقاب الدينية : " هناك أمران أولاً إن هذه الألقاب ليست شيئاً حقيقياً بل هي أقرب للشيء المعنوي وليس ضرورياً التسمي بها، وهي مثلها مثل الألقاب العسكرية أو السياسية وما شابهها. الأمر ليس كذلك إلا أنني لقبت حجة الإسلام والمسلمين من قبل السيد كاظم الحائري دام عزه عندما أرسل لي وكالة أو تخويلاً بهذا اللقب، فمشى هذا اللقب علينا .إلا أنني لست مخصوصاً لهذا اللقب وهناك ألقاب أخرى ولو خوطبت من دون لقب أيضاً فليس في ذلك ما ينقص من الإنسان، لأن الإيمان قوة والشجاعة هي التي تزيد من الشخص وليس ألقابه".

بيد أن المشكلة الكبرى التي تكمن في فكر مقتدى الصدر وتصوراته السياسية ، لا تكمن في عدم وصوله إلى مرتبة المرجعية الدينية ، وإنما في ضحالة خبرته السياسية واستغراق الرموز الدينية الشيعية الميتافيزيقة لخطابه السياسي، ويظهر هذا الأمر من خلال الحضور الشديد لمفهوم " المهدي المنتظر" في خطابه وتصوراته، إلى الدرجة التي يمكن معها أن نقول أنه المفهوم الحاكم على أفكاره السياسية جميعها؛ فقد أسس جيش المهدي، وبعتبر أن المهدي هو القائد الحقيقي للجيش ، وقد غيّر من اسم شارع "أبو نواس" في بغداد وأطلق عليه اسم شارع المهدي. وهو يعتقد جازما أن إزالة طائرة هليكوبتر عسكرية أميركية لراية الأمام المهدي من على أحد أعمدة الكهرباء الضخمة في ضاحية الثورة، قابلها هذا الإمام المنتظر "بمعجزة داخل أميركا حيث كان الانقطاع في التيار الكهربائي لمدة ليست بالقصيرة بالنسبة إليهم" (جريدة "الحياة" 24/8/2003).

من ناحية أخرى تقوم تصورات الصدر السياسية لمفهوم الدولة الإسلامية على أسس دينية محضة، إلى درجة تختفي فيها الملامح المدنية للسلطة السياسية، بحيث يعطي المرجعية الدينية أو الحاكم الشرعي الدور الكبير في تحديد الأحزاب والفعاليات السياسية المسموح بها، ويرى ضرورة نقل العاصمة من بغداد إلى النجف ، وقيام الحوزة العلمية بالدور القيادي في الحياة السياسية في العراق، وقد صرّح هو وأتباعه أكثر من مرة مطالبين الرجال بإطلاق اللحى، والنساء بارتداء الحجاب الشرعي، وانتقد بشدة الديمقراطية والحريات في الولايات المتحدة ، مؤكدا على التمايز والاختلاف بين النموذج السياسي الإسلامي والنموذج الغربي. (انظر المقابلات والتصريحات الخاصة به والتي توثق المواقف والأفكار السابقة: موقعه على شبكة الإنترنت www.alsader.com) .
والمشكلة لا تنبع [هنا] من رؤيته لتمايز النموذج الإسلامي عن النموذج الغربي ، وإنما تنبع من ملحوظتين رئيستين :
1- عدم قدرته على الانعتاق من الرؤية الشيعية الطائفية إلى دائرة التفكير الإسلامي العام ، الذي يتجاوز كثيرا من مساحات الاختلاف بين الفئات الإسلامية ، وبالتالي فإن تصوره للدولة الإسلامية هو تصور متلبس بالمفاهيم الشيعية المحضة ، بل ورؤى اجتهادية خاصة ، فهو وإن كان يتحدث عن الدولة الإسلامية فإنه يفكر من زاوية طائفية ، وينظر بعين شيعية .
2- المثالية والطوباوية التي تسيطر على تفكيره السياسي ، بحيث يتضح من ثنايا تصريحاته ومواقفه السياسية وجود درجة من النقاء الأيدلوجي إلى المرحلة التي تصل إلى عدم الاعتراف بالتعدد والاختلاف داخل المجتمع العراقي والطوائف الشيعية المختلفة ، وتختزل تعقيدات الواقع وتبتعد عن منطق المرحلية والتدرج في التحول السياسي والتغيير الاجتماعي. ويتضح من مناقشته لأعضاء مجلس الحكم العراقي ، أثناء زيارتهم له أن هناك مسافة كبيرة تفصل بين منطقه الديني في التعامل مع الشأن السياسي، ومنطق الطوائف الأخرى، ومن ذلك مجلس قيادة الثورة، والذي يمتلك خطابا سياسيا أنضج وأكثر انفتاحا، وإن كان موقف الصدر من الاحتلال أوضح من موقف المجلس. (انظر توثيق الزيارة على موقع الصدر www.alsader.com) .

ويمكن المقارنة في هذا المجال بين تجربة طالبان الدينية وبين تجربة الصدر مع الفارق العقائدي؛ إذ تميزت التجربتان بالنقاء الأيدلوجي وضحالة الخبرة السياسية، وانطلقت كلا التجربتين من خلال المؤسسة الدينية وبالتحديد مراكز التدريس الشرعي.

أما بالنسبة لمواقفه السياسية العملية، فمن الواضح أنه يرث مشروع الصدر الأول في رفض القيم الحاكمة في الحضارة الغربية، ورفض الاحتلال الأمريكي للعراق، والدعوة إلى الاستقلال، إلاّ أنه إلى الآن اكتفى بمفهوم الجهاد السلمي، ومنطق الدفاع عن النفس، ولم يعلن الجهاد المسلّح، معللا ذلك بعدم صدور الإذن من الحاكم الشرعي (كاظم الحائري)، إلاّ أن السبب الواقعي يبدو في عدم وجود القدرة المطلوبة لديه لمواجهة القوات الأمريكية، والخشية من أن هذه المواجهة العسكرية قد تؤدي إلى تدمير جيش المهدي، وإضعاف نفوذه داخل المجتمع الشيعي .
كما يتضح من مواقفه سعيه إلى قيادة الطائفة الشيعية في العراق والحوزة العلمية، والعمل على إبقاء استقلال شيعة العراق عن إيران، بل والسعي إلى إعادة مركز القيادة الشيعية العالمية من قم إلى النجف. وهو المشروع الذي ورثه عن والده الصدر الثاني. من هنا فإنه كثيرا ما ينتقد القوى الشيعية الأخرى على اعتبار أنها ذراع إيران في العراق.
ويبدو مركز قوة الصدر ونفوذه داخل الشيعة من تغلغل حوزته الناطقة في وسط الشيعة الفقراء والذين يعانون من مشاكل اقتصادية كبيرة كالبطالة والحرمان والظروف المعيشية السيئة وضعف البنية التحتية في أحيائهم ومدنهم - كما هو الحال في مدينة الصدر - ، في حين يبدو مصدر ثقل وقوة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الطبقة الوسطى الشيعية.
ويسود علاقته بالسنة شيء من الاضطراب ؛ ففي الوقت الذي يوجد لديه أنصار ومريدين من السنة ، ويؤكد في كثير من خطاباته ولقاءاته على ضرورة الوحدة الدينية وتوحيد السنة والشيعة ضد الاحتلال ، فإن أتباعه يقومون بالسيطرة على كثير من مساجد السنة

بحجة أنها كانت مساجد شيعية . ويبدو أن سيطرة النزعة المذهبية على تفكير الصدر وطموحه بقيادة الشيعة العراقيين ، يشكل عائق أمام تحول الصدر إلى قائد وطني أو ديني يمثل كل العراقيين وليس الشيعة فقط ، من هنا يبدو من الصعوبة بمكان تلبية طموحه بأن يكون " خميني العراق " نظرا لاختلاف الحالة العراقية وتعقيداتها مقارنة بالحالة الإيرانية ، و كذلك لتباين الشروط التاريخية لكلا التجربتين .

التطورات الأخيرة والاحتمالات المتوقعة

من الأسباب التي أضعفت المقاومة العراقية في البداية انحصارها في المربع السني ـ واتخاذ الشيعة موقف الحياد من الصدام المسلح - وقد استفاد الأمريكيون كثيرا من هذه الورقة ، وكتب عدد من الباحثين الأمريكان عن ضرورة وجود صفقة مع شيعة العراق في تحديد مستقبل العراق السياسي ، خاصة مع ظهور تيار شيعي يتكون من شقين علماني وديني يرفض مبدأ ولاية الفقيه ، ولا يسعى إلى إقامة دولة دينية . وقد حاول الأمريكان كثيرا التقليل من أهمية الصدر ومكانته داخل الطائفة الشيعية .

إلاّ انه مع تفجر الأحداث الأخيرة ، وبدء المواجهات المسلحة الدامية بين أنصار الصدر والقوات الأمريكية ، فإن هناك احتمالا بتغير قواعد الصراع المسلح في العراق، والموازنات القائم عليها بين المقاومة المسلحة السنية وقوات الاحتلال.

ويبدو الاحتمالان الرئيسان [إلى الآن] في سياق التطورات الأخيرة ..

1- إما تفاعل الصدام بين مقتدى الصدر والقوات الأمريكية إلى مرحلة مواجهة مسلحة حقيقية وترتبط مخرجات هذه المواجهة بعامل رئيس وهو مدى نفوذ الصدر وتأثيره على المجتمع الشيعي، ونحن هنا أمام احتمالين اثنين : الأول هو تمكن القوات الأمريكية من القضاء على الصدر بقتله أو اعتقاله وتدمير تياره ، وهذا احتمال ضعيف جدا ؛ لأن تيار الصدر لا يمثل مجموعة محدودة إنما مؤسسات ثقافية ودينية وطبقة اجتماعية عريضة تتغلغل فيها مفاهيم التضحية والفداء المستمدة من " النزعة الكربلائية " في النسق الفكري الشيعي. أما الثاني فهو دخول الشيعة داخل دائرة الصراع ؛ وهنا فإن القوات الأمريكية ستدخل في مأزق حقيقي، وستنزلق إلى حرب شوارع قد تصل إلى مرحلة الثورة الشعبية المسلحة .

2- وإما حصول نوع من التهدئة والحلول الوسطى، وهنا فإن قيمة الأحداث والتطورات الأخيرة ستكون "صفرية" على صعيد التغيير في قواعد الصراع ، و قد تؤدي فقط إلى إيجاد مقياس لمقدار قوة كلا الطرفين الأمريكي وتيار الصدر في مواجهة الآخر .

وبعد ،..

إن المواجهات المشتعلة بين تيار الصدر والقوات الأمريكية - والتي قد يترشح عنها دخول الشيعة إلى دائرة المقاومة المسلحة - تخدم حركات المقاومة العراقية المسلحة ضد الاحتلال، بل تخدم كل الحركات الوطنية والإسلامية في العالم الإسلامي، كما أنها تخدم عدة دولة إقليمية كسوريا وإيران، وتضر بالمشروع الأمريكي ليس على مستوى العراق بل على مستوى المنطقة بأسرها. من هنا بدأ عدد من المحللين الأمريكان يتحدث عن سيناريو "الصومله" ودخول القوات الأمريكية إلى حالة جديدة ستؤدي إلى كارثة حقيقية للجيش الأمريكي، ولمستقبل بوش السياسي. وبالفعل فالأمر ليس ببعيد إذ أن الرهان الأمريكي المتبقي هو على الورقة الشيعية في إقامة الحكومة الموالية، وبالتالي فإن خسارة هذه الورقة وظهور إرهاصات ثورة شعبية مسلحة هو ضربة في الصميم لكل خرافات المحافظين الجدد وأوهامهم حول شعوب الشرق الأوسط .

إلاّ أن المشكلة الكبرى - في رأيي - تتمثل في تسارع المقاومة المسلحة بدرجة أكبر بكثير من وجود الخطاب السياسي الوطني والديني الجامع ، وبالتالي الخوف هنا من سيناريو "الأفغنة" والصراع بين القوى والفئات المختلفة ، إذا ما خرجت القوات الأمريكية دون وجود الحركة الوطنية والجامع المتفق عليه؛ أي توافق عام على سمات نظام الحكم والدستور والثقافة الوطنية وكثيرا من القضايا المرتبطة بـ " عراق ما بعد الاحتلال"، وهو الأمر الذي يجب على المثقفين والقوى السياسية العراقية استدراكه والعمل على الوصول إليه من خلال صيغة تنعتق من إطار الحسابات الطائفية والسياسية إلى إطار الجوامع والمصلحة العامة .

والملحوظة البارزة إلى الآن في ظاهرة "مقتدى الصدر" هو ضعف تصوراته وضحالة خبرته السياسية، وانغلاق تفكيره ضمن المفاهيم الشيعية والرؤى الطائفية المحدودة والمنغلقة .